

التكتلات الاقتصادية كمدخل للتواجد في سلاسل القيمة العالمية-دراسة تحليلية لدول رابطة جنوب شرق آسيا-

Economic blocs as a way to global value chains-An Analytical study of Asean Countries

عربي إيمان¹، بلبخاري سامي²

Aribi Imene¹, Belbekhari Sami²

¹ جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، مخبر: LDLD، الجزائر، aribi-imene@univ-eltarf.dz

² جامعة 8 ماي 1945، قالمة، مخبر: LDLD، الجزائر، belbekhari.sami@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/ 31

تاريخ القبول: 2021/12/ 25

تاريخ الاستلام: 2021/10/ 13

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في إمكانية سد ثغرة العجز الاستثماري للدول النامية في ظل وفرة مواردها، وذلك من خلال الارتكاز على الآثار الديناميكية للتكتلات الاقتصادية، وسيرركب الدول المتقدمة من خلال تحقيق مبدأ تكامل الموارد، وعليه فالهدف الأساسي من هذا البحث هو جعل التكتل الاقتصادي آلية توسيع سلاسل القيمة الإنتاجية وبالتالي الاستغلال الأمثل لموارد، من خلال توفير البنى التحتية اللازمة لمناخ استثماري ملائم. بناء على تجربة الآسيان التي تم اتخاذها كنموذج للدراسة، كانت أهم النتائج المتوصل إليها، أنه بالفعل لآثار التكتل الاقتصادي، بتسليط الضوء على الآثار الديناميكية انعكاس فعال من حيث الاستغلال الأمثل للموارد وخلق حلقات استثمارية، بالارتكاز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عززت المبادلات البينية بين دول التكتل، ومن جهة أخرى مهدت لها طريق الانفتاح والتواجد في سلاسل قيمة إنتاجية عالمية.

تصنيفات JEL : F12، O13

Abstract:

This study examines the possibility of closing the investment deficit gap for developing countries with abundant resources, by relying on dynamic effects of economic blocs. The main objective of this research is to make the economic bloc the mechanism for expanding productive value chains and thus optimizing resources by providing the necessary infrastructure for appropriate investment climate.

Based on the Asean experience, which was taken as a model of study, the most important findings were that the effects of economic bloc by highlighting the effects of the dynamic impact are effective in terms of the optimal exploitation of resources and the reaction of investment rings, based on foreign direct investment that has strengthened the inter-trade between the bloc countries, and on other hand paved the way for openness and presence in global production value chains.

Keywords: : Economic blocs; Foreign direct investment; Asean; Value chains; economic Development.

JEL Classification Codes: F12, O13.

المؤلف المرسل: عربي إيمان، الإيميل: aribi-imene@univ-eltarf.dz

إن المشكل الأساسي التي تعاني منه أغلب الدول النامية برغم وفرة الموارد الأولية فيها، هو غياب الجانب التقني والتكنولوجي بنسبة كبيرة، وكذلك غياب رأس المال البشري القادر على تسيير هذه التكنولوجيا في حال توفيرها، وفي المقابل صعوبة استقطاب الاستثمارات في ظل الظروف والسياسات الاقتصادية القائمة بهذه الدول، فمن الممكن أن يكون التكتل الاقتصادي الإقليمي بما يوفره من آثار ستاتيكية أولية وآثار ديناميكية لاحقة والمتضمنة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أداة فعالة لسد ثغرة العقم التقني والاستفادة من الموارد المتاحة استفادة مزدوجة للطرفين، ولذلك تم اتخاذ رابطة جنوب شرق آسيا نموذجا للدراسة وتحليل ما سبق ذكره، وعليه فالإشكالية المطروحة بناء على التوجه الفكري السابق:

الإشكالية البحث:

مامدى مساهمة التكتل الاقتصادي في توسيع سلاسل القيمة الإنتاجية في رابطة جنوب شرق آسيا ؟

وتحت تأطير السؤال الرئيسي المطروح يمكن إدراج الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل تعزيز الكيان التكتلي وتعميق علاقاته ينعكس على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم وتطوير الأداء اللوجستيكي في البلاد المستثمرة فيها؟

- ماهي انعكاسات مزايا التكتل والاستثمارات الأجنبية المباشرة على إمكانية التواجد في سلاسل قيمة عالمية؟

بناء على الإشكالية المطروحة وعلى ضوء الأسئلة الفرعية التابعة لها تم بناء الفرضيات الآتية:

فرضيات البحث:

- آثار التكتلات الاقتصادية تعطي فرصة توسيع سلاسل القيمة الإنتاجية بين الدول الأعضاء و من تم التواجد في سلاسل القيمة العالمية:

- التكتلات الاقتصادية ركيزة فعالة لخلق آليات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإمكانها تمهيد الأرضية للتواجد في سلاسل قيمة عالمية.

أهداف البحث:

حيث يكمن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في التمهيد في آثار التكتل بتسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية

المباشرة ومدى إمكانية استغلالها كركيزة للاستثمار الأمثل للموارد من خلال توسيع نطاق سلاسل القيمة الإنتاجية، وكذا

سد ثغرات حلقاتها المفقودة، أما الأهمية فتتجسد في أهمية إيجاد حل لعجز الدول النامية التي تعاني من تدهور اقتصادي في ظل توفر الموارد الطبيعية والعمالة والذي يعتبر إشكالا قائما ومطروحا.

منهج البحث :

قد تم اتخاذ المنهج الوصفي التحليلي كأداة لهيكلة الأفكار ووصف طروحات الجانب المفاهيمي ، وتحليل المعطيات

والبيانات الموظفة بما يسمح بتفسيرها تفسيراً مشخفاً وبناءً، للوصول إلى حلول ناجعة ورسم آفاق بحثية بناءة.

2. رابطة جنوب شرق آسيا بين مقومات التكتل وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

التكامل الاقتصادي هو وسيلة وليس غاية في حد ذاته، فكما عرفة بيلا بالاسا، هو حالة وعملية في آن واحد، عملية

لانطوائه على التدابير والأدوات المراد منها تجسيد العملية التكاملية (إلغاء التمييز بين الدول الأعضاء...)، وحالة من حيث

تسييرها للوضع التي تؤول إليه العملية التكاملية. (عبد الله، 2015، الصفحات 18-19)، حيث يقوم بين مجموعة من الدول

المتجانسة اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا وتاريخيا، تجمعها مصالح بهدف تعزيز التعاون لتحقيق تلك المصالح (محمد، 2014، صفحة 44)

فهو صورة من صور التعاون الاقتصادي على المستوى الدول (فؤاد، 2004، الصفحات 6-8) ووسيلة لدعم التنمية في الدول النامية من خلال ما يربط به من فوائد لتجارة والرفاهية فتمر نظرية التكامل بمرحلتين تنمويتين تتناول كل منهما السياق السياسي والاقتصادي فتعتبر المرحلة الأولى نظرية كلاسيكية أو تحليلي ثابت وتشمل نظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي التي تشرح الفوائد المحتملة للتكامل، وتتضمن المرحلة الثانية نظريات الاقتصادية الجديدة التي يشار إليها غالبا بالتحليل الديناميكي للترتيبات الاقتصادية، وإلى جانب هذين النوعين، يوجد نوع ثالث من نظريات التكامل الاقتصادي الذي يتعامل مع آثار ومزايا وقيود ترتيبات التكامل الاقتصادي في البلدان النامية وأقل نموا. (1. EDUARD, 2015, p. 1)

حيث يعتبر التكامل الاقتصادي توالي لتسلسل مراحل منسقة، بداية بمنطقة تجارة حرة، تسقط فيها كل الحواجز الجمركية والغير جمركية البينية (بين الدول الأعضاء)، مع المحافظة عليها مع الدول خارج تأطير التكتل، ومن ثم توحيدها مع هذه الأخيرة في مرحلة مواءمة تتجسد في مرحلة الاتحاد الجمركي حيث تكون سياسة جمركية موحدة مع الدول الغير أعضاء، وبعد الاستفادة من الآثار التي تخلقها المرحلتين السابقتين (استثماراً أمثل للموارد بإزاحة المؤسسات الغير القادرة على المنافسة وإصلاح وصيانة والتعافي من حوض السياسة الحمائية)، تأتي مرحلة السوق المشتركة في تحرير للعمالة ولعوامل الإنتاج في محاولة لتوحيد السياسات الاقتصادية بين دول التكتل، كتمهيد جدي لمرحلة الاتحاد النقدي الذي يعتبر في قمة هرم مراحل التكامل الاقتصادي في توحيد العملة. (22. Farzad, 2015, p. 22)

فتعتبر الآسيان من أهم الكيانات التكتلية، وفي تطور مستمر نحو تعميق التكتل والارتقاء في مراحل التكامل، وإن كان بداية مؤطرا بجانب سياسي هدفه الأساسي تحقيق أمان سلمي بالمنطقة (3. Catherine & Laetita, 2009, p. 3) مكون من خمسة أعضاء: تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وكان الهدف الرئيسي تجاوز حرب محتملة بالمنطقة، في ظل الصراع تلك الفترة بين الكتلتين الشرقية والغربية (الحرب الباردة)، حيث تم الاعلان عن نشأة رابطة جنوب شرق آسيا بعد اجتماع رؤساء الخارجية للدول الخمس في العاصمة التايلاندية بانكوك سنة 1967، ثم انضمت بروناي دار السلام سنة 1984، ثم انضمت فيتنام ولاوس وماينمار سنة 1997، بانضمام الدولة العاشرة كمبوديا سنة 1999 (زين الدين، 2011، صفحة 92)، فمع بداية التسعينات، كانت هناك نقلة نوعية في المجال الاقتصادي للتكتل، من حيث الهيكل المؤسسي وكذا العلاقات الدولية الاقتصادية منها والثقافية، حيث باتت الرابطة تضم بلدان لها وزنها الاقتصادي كسنغافورة التي تربعت صدارة أكبر الأقاليم ازدهارا في العلم الثالث سنة 1992، ويهدف الوصول إلى هدف تعرفه جمركية صفر بالمائة، تم التوقيع على منطقة تجارة حرة لدول الآسيان وصولا بعدها إلى إسقاط الحواجز الغير جمركية، وذلك ما يساعد على تفعيل نقطة جذب الاستثمارات الأجنبية، كما أنه في سنة 2000، عرف الجانب التعاوني على جميع الأصعدة بالتركيز على الاقتصادي والسياسي وكذا الأمني تطورا كبيرا بعد عقد أكبر منتدى أمني لقارة آسيا بتايلاند (mahboubani, 2017, p. 02). حيث تم تسليط الضوء على الفترة الأكثر حرجا باعتبار الأزمة التي مر بها التكتل في الجدول أسفله :

الجدول رقم 1: مؤشر التكتل في الآسيان في الفترة 1995-2000

2000	1999	1998	1997	1996	1995	
158.5	133.2	142.0	117.1	109.3	100	مؤشر التجارة البينية
43.7	53.1	81.6	161.2	75.5	100	مؤشر الاستثمارات البينية
96.6	93.2	111.8	139.2	92.4	100	مؤشر التكامل

المصدر: زين الدين حماشي (2011): انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، رسالة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر. ص 95.

رغم الانخفاض في قيمة مؤشر التكتل من 100 في سنة 1995، إلى 96.6 في سنة 2000، لكنه يعبر عن قيمة لا بأس بها، خاصة في ظل الظروف التي قام التكتل فيها وكذا الظروف التي تواترت عليه في تلك الفترة.

فتعتبر رابطة جنوب شرق آسيا من أهم التكتلات التي خلقت مكانة تنافسية شبه مستدامة في ظل التوجه التكتلي الحالي، باعتبار المقومات المواتية والتخطيط الاستراتيجي المحكم، حيث أن مؤشر التكامل الاقتصادي يعبر عن نسبة المبادلات البينية على قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فكلما زادت قيمة المؤشر دلالة على عمق التكتل، وفي مرحلة أخرى هذا العمق التكتلي سينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نقطة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فتعزيز العلاقات والمبادلات البينية سيسمح بأثر استاتيكي أولي ينعكس على الاستثمار الأمثل للموارد، وكذا فتح باب المنافسة وبداية الاستعداد للانفتاح، وذلك في إعادة هيكلة تدريجية للاقتصاد المحلي واستعداده للمنافسة الخارجية لجني ايجابياتها وتأثيرها في الوجهة الصحيحة بدل الانغلاق والسياسات الحمائية التي تكبذ الاقتصاد تكلفة الفرصة البديلة، وعليك فالتكتل بالنسبة للدول النامية ولتجربة الآسيان كان، مدخل فعال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستغلال مزاياه، وعليه سيتم تسليط الضوء على نقطة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان من أهم الآثار التي ركزت عليها الآسيان.

1.2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لرابطة جنوب شرق آسيا:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه ذلك الاستثمار الذي ينص على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح إستراتيجية ودائمة، من قبل كيان اقتصادي أجنبي مقيم في البلد المضيف (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) من خلال شركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر. (أحلام، 2020)

أخذنا بعين الاعتبار لاختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية للدول المضيفة التي تدفعها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الهادي، 2007، صفحة 75)، وفي ظل دوافع الاستثمارات الأجنبي المباشر من حيث البحث عن المصادر واستغلال المزايا النسبية للبلد المضيف وكذا الرغبة في التوسع والنمو والتخفيف من مخاطر السوق الواحد بالاستفادة من تكاليف عوامل الإنتاج، في ظل الاستفادة من تجنّب قيود التجارة الخارجية والاستفادة من السياسات الاقتصادية (نفيسة، 2016، صفحة 15)، وكذا الاستفادة من اقتصاديات الحجم بفعل إنتاجها الضخم (أحمد ح.، 2020، صفحة 78) وفي شق ثالث تلك الآثار الستاتيكية وكذا الديناميكية للتكتل الاقتصادي الإقليمي.

يعتبر تكتل رابطة جنوب شرق آسيا من أهم التكتلات جذبا للاستثمار الأجنبي

تعززا لمعطيات الجدول السابق الخاص بمؤشر التكتل المرتبط بشكل مباشر بالاستثمارات البنية وكذا المستقطبة من خارج التكتل، سيتم تناول الشكل الآتي:

الجدول رقم 2: الاستثمارات الأجنبية المباشرة للآسيان (200-2019)

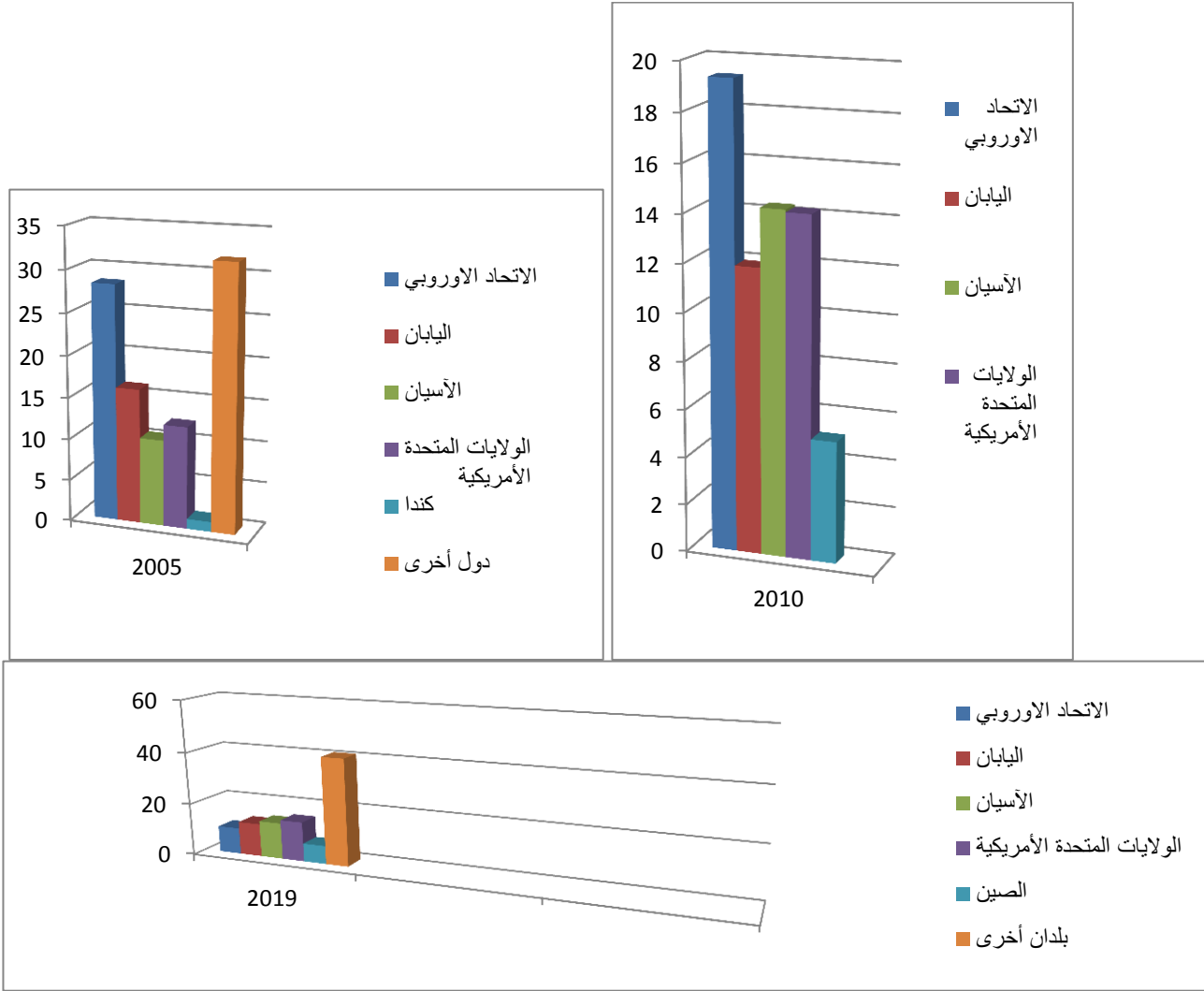
إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآسيان	الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة من خارج الآسيان	الاستثمارات الأجنبية المباشرة من داخل الآسيان	
21.8	20.6	1.2	2000
160.6	138.2	22.4	2019

La source: The Asean secretariat Jakarta (2020) : Asean key figures, : <https://www.aseanstats.org>, p 51.

ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قيمة 21.8 مليار دولار لسنة 2000، إلى 160.6 مليار دولار لسنة 2019، ويعتبر هذا الارتفاع الملحوظ قفزة نوعية في قيمة الاستثمارات سواء البيئة منها أو الخارجية، وهذا نظرا لمقومات الرابطة من موارد وعمالة، بما سمح بتوسيع سلسلة القيمة الإنتاجية الذي وفرت الحلقات المفقودة خاصة في المجال التقني، وسمح بالاستثمار الأمثل للموارد، فلم تقتصر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول خارج الكتلة، بل هناك تطور ملحوظ للنسبة البيئية بين الدول الأعضاء ، في توضيح أكثر في الشكل أسفله:

الشكل رقم 1: ترتيب الخمس دول المتصدرة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (لسنة 2005-2010-2019)

(على التوالي)



La source: The Asean secretariat Jakarta (2020) : Asean key figures, : <https://www.aseanstats.org>, p31.

من الشكل أعلاه، يلاحظ أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما سبق الذكر في ارتفاع مستمر، وبالفعل لم تقتصر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول خارج الكتلة، بل هناك تطور ملحوظ للنسبة البينية من 10.4% في سنة 2005 إلى 13.9% في سنة 2019، وهذا دليل على الاستفادة من مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تمكنت من سد ثغرة التكنولوجيا والبنى التحتية بشكل عام، باعتبار المكانة الاقتصادية للدول المستثمرة وما تملكه من مزايا التكنولوجيا والكفاءات المنقولة، كالاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما ينعكس على نسبة الاستثمار الأجنبي بشكل عام.

2.2 تفعيل التدفق البيئي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في حلقة رجعية:

حيث وإن كان في بادئ الأمر الكيان التكتلي هو المحفز بمقوماته وسياساته لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار أن التكامل هو إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية، والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول (عبد القادر، 2009، صفحة 24)، ففي مرحلة استفادة موالية هذا يخلق تحفيز في جهة موازية للإطار البيئي بين

الدول الأعضاء وتجاوزها فيما بينها، في ظل توفير آليات الاستثمار التي كانت في وقت سابق غائبة، بما ينعكس على جميع الدول الأعضاء في حال احترام مصلحة الكيان التكتلي كوحدة كما هو مبدأ عمل رابطة جنوب شرق آسيا منذ البداية، والجدول الآتي يوضح فكرة احترام المصلحة العامة لجميع الدول الأعضاء كمبدأ أساسي:

الجدول رقم 3: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول CLMV

2018	2017	2016	2015	
3.103	2.732	2.280	1.701	كمبوديا
1.320	1.695	1.076	1.079	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
3.554	4.002	2.989	2.824	ميتنمار
15.500	14.100	12.600	11.800	فيتنام
23.476	22.350	18.945	17.405	المجموع الكلي لدول CLMV
15.2	15.3	15.9	14.7	مساهمة دول CLMV في الاستثمارات الأجنبية المباشرة للآسيان

La source : Asean investment report 2019-FDI in services : Focus on Health care, <https://unctad.org/consulted>, p6.

تم تسليط الضوء على دول الرابطة المعروفة ب CLMV ، فرغم اعتبار هذه الدول أدنى دخلا وحديثة الانفتاح مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى من رابطة جنوب شرق آسيا، والمثلة في كل من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، أيضا ميمنار وفيتنام، إلا أنه من الملاحظ ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في CLMV بنسبة 4% في عام 2018 لتصل إلى قيمة 23 مليار دولار، حيث أن أكبر مستفيد في الآسيان بعد سنغافورة واندونيسيا هي CLMV، إذ استحوذت على 66 بالمائة، وهذا راجع إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات قد حققت توسعا في دول الرابطة. فمثلا تقوم الشركات الصينية وغيرها من الشركات المتعددة الجنسيات الآسيوية بتحويل الإنتاج إلى بلدان CLMV ، وهذا ليس بالأمر العيبي، بل راجع في الأساس لأسباب تتعلق بالتكلفة خاصة، فظل المستثمرون الآسيويون بمن فيهم المستثمرون في الدول الأعضاء من الرابطة يمثلون المصادر الرئيسية للاستثمار في بلدان CLMV، فكانت الشركات الصينية وكذا الشركات الآسيوية في مقدمة المستثمرين في كمبوديا وشكلوا 51% من تدفقات إلى البلاد في 2017. (report, 2019, p. 6).

وللتعمق أكثر فيما سبق يمكن تعزيزه بمثال عن تلك الشركات الصينية، حيث شكلت أكبر مجموعة من المستثمرين في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية أيضا وشكلت ما يقارب 80% من التدفقات في ميمنار، وظلت الرابطة أكبر مصدر للاستثمار بنسبة 59% بقيادة شركات مقرها بسنغافورة، وكانت اليابان وجمهورية كوريا ورابطة جنوب شرق آسيا بدورها من المستثمرين الرئيسيين بالفيتنام، حيث ساهمت بنسبة 63%، أيضا كانت البنى التحتية بما في ذلك البناء وتوليد الكهرباء، أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية لاو الديمقراطية في سنة 2018، وكان التمويل والعقارات والتصنيع هي المجالات الرئيسية للاستثمار في كمبوديا، وظل التصنيع هو المتلقي الوحيد والأكبر في الفيتنام، حيث أسهم في نسبة 47% في البلد، أيضا في ميمنار، تواصل المستثمرون المشاركة في جميع القطاعات، من التعدين والتصنيع وكذا الخدمات على ضوء التشابك السابق تتوضح صورة سلاسل القيمة أكثر من خلال تكامل عودي وأفقي بين البلدان الأعضاء للرابطة وكذا بلدان أخرى، بما يعزز جودة الإنتاج وكفاءة الإنتاجية.

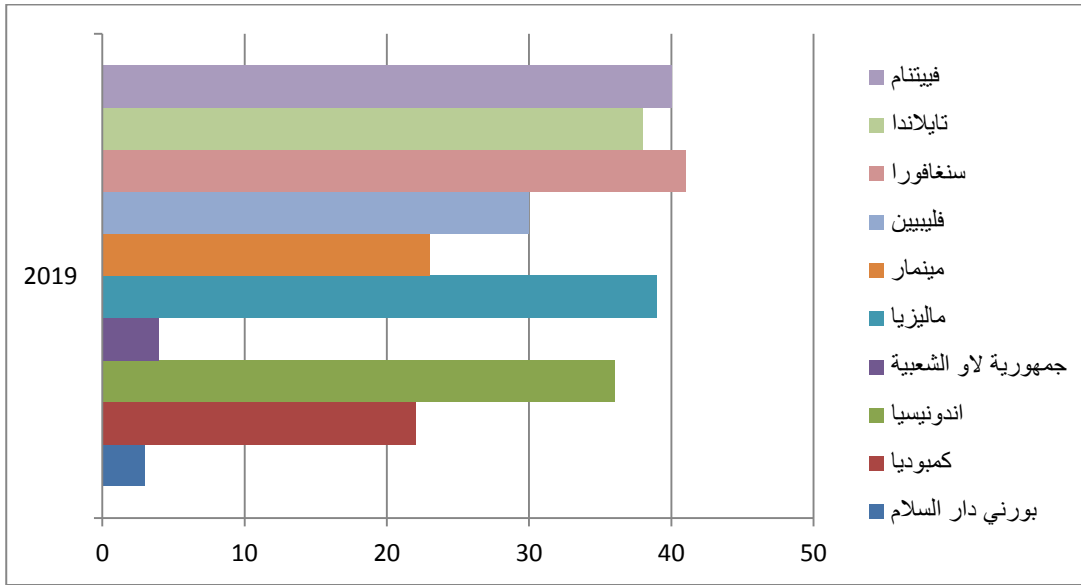
3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اللوجيستيك وتوسيع سلاسل القيمة الإنتاجية:

1.3 اللوجيستيك والشركات اللوجستية في رابطة جنوب شرق آسيا:

التكامل الإقليمي من خلال المشاريع وكذا الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية، يعتبران من أهم الركائز للتأقلم والاتساق في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي، أيضا لابد من الإشارة إلى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وما ينجر عنه من تحولات نموذجية، بالتركيز على التكامل الوظيفي حسب المشاريع، حيث في المقام الأول يبني التكامل الإقليمي اليوم على أساس التعاون القطاعي، وأوجه التكامل الإقليمي بين الفروع الشركات متعددة الجنسيات أو المشاريع الإقليمية كالبنى التحتية أو المشاريع العابرة للحدود، حيث يستند التعاون القطاعي إلى المشاريع التي تضعها الجهات الفاعلة ذات المصالح المتقاربة من استغلال موارد ومحاربة تصحر أو حماية البيئة ،

إن التكامل من خلال سلاسل القيمة الإقليمية، والتي تعتبر فعلا نقطة جوهرية وثغرة تعثر التكامل الإقليمي في الدول النامية، فالحلقة المفقودة في التكامل الإقليمي في هذه الدول، ترجع إلى ضعف السياسة الإقليمية وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ومن شأن التكامل الإقليمي أن يخلق وفرات الحجم ويكفل تراكم قواعد المنشأ ويحقق الاتساق المطلوب بين اتفاقيات التجارة الحرة والثنائية بين الشمال والجنوب وكذا الاتفاقيات الثنائية بين دول الجنوب بدورها (Philippe, 2017, p. 15). والشكل الآتي يوضح هذه النقطة بالنسبة لآسيان:

الشكل رقم4: الشركات اللوجيستية الموجودة في رابطة جنوب شرق آسيا حسب الموقع المنتمية إليه لسنة 2019



La source :: Asean investment report 2019-FDI in services : Focus on Health care: <https://unctad.org/consulted>, P 99 .

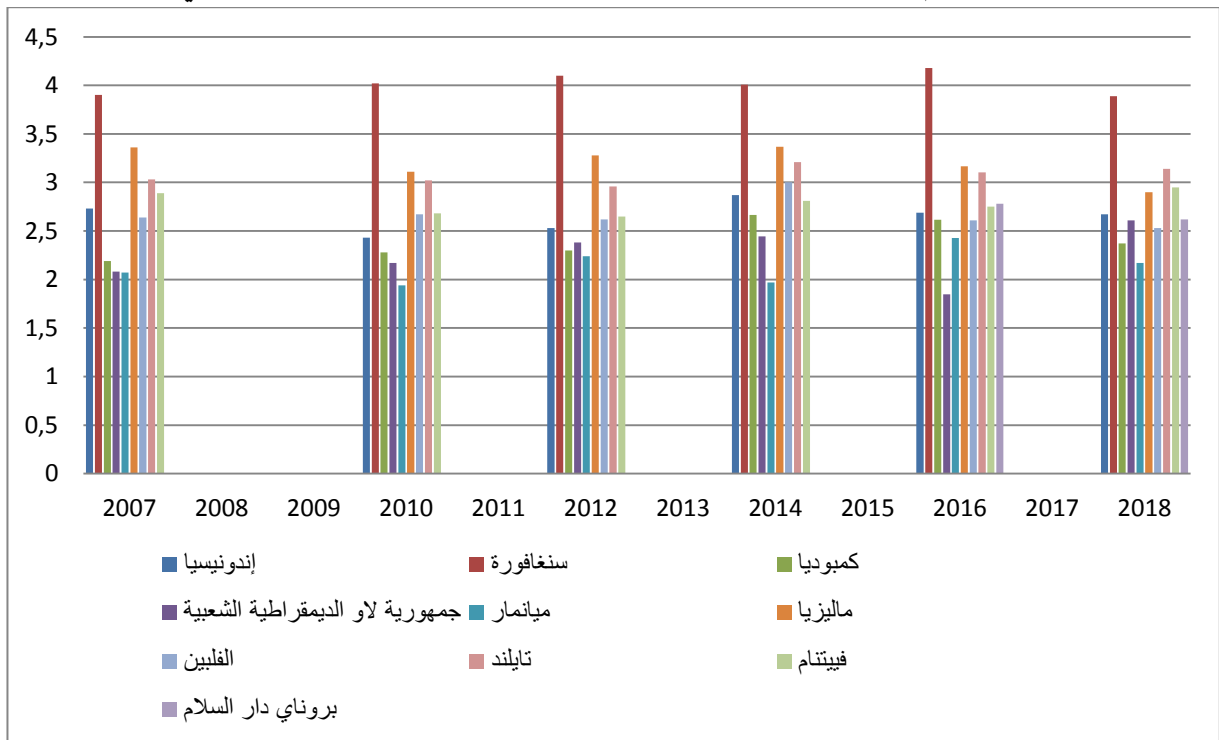
من خلال معطيات الشكل السابق، نلاحظ أن أقل عدد للشركات اللوجيستية لا يقل عن 3 إلى 4 شركات ومثال عن ذلك كمبوديا، ليصل إلى 41 شركة في سنغافورة، تليها فيتنام بعدد شركات لوجيستية قدر ب 40 شركة، أيضا ماليزيا ب 39 شركة تقريبا، تايلاندا ب 38 شركة وهو عدد ليس بالقليل، وهذا ما يفسر التسلسل والسلاسة في علاقات الربط بين دول الرابطة، حيث تعمل الشركات اللوجيستية في تايلاند على تقديم الخدمات إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من خلال الفروع الموجودة بتايلاندا، وكذا من خلال التنسيق مع الشركاء المتواجدين بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أيضا بالنسبة للصادرات الرئيسية لبروني دار السلام، فهي ترتبط بشكل أساسي بالصناعة النفطية وغالبا ما يتم التنسيق من خلال التكامل العمودي مع شركات النفط التي لديها أنظمة لوجيستية خاصة .

ولتعزيز تحليل الشكل السابق، يمكن تفسير ما سبق من حيث عدد الشركات اللوجستية ، أن أغلب الشركات الدولية اللوجستية المتواجدة في رابطة جنوب شرق آسيا، توفر خدمات لوجستية متنوعة تغطي النقل الجوي والبحري وكذا البري، أيضا لا يقتصر وجودها على ماسبق، بل يتعدى ذلك لتوفير حلول لوجستية متكاملة. يتولى تنسيقها مجموع شركاتها الفرعية في الدول الأعضاء للرابطة ، وعلى سبيل المثال: UPS تقدم خدمات الشحن الجوي في خمس دول أعضاء في الرابطة، وعمليات السمسرة في ستة دول منها، أيضا تقدم DB Schenker الألمانية لوجستيات الشحن الجوي والبري والبحري، هنالك أيضا شركة DSV الدنمركية، والتي بدورها توفر وسائل النقل والتخزين والحلول اللوجستية، إضافة إلى DHL الألمانية وبانالينا السويدية أين تقدمان حلولاً لسلسلة الإمدادات في العديد من الدول الأعضاء في آسيان، كاري للوجستيك يظهر في طرف ثالث (هونغ كونغ والصين) في مجال اللوجستيك وخدمات الشحن والعمليات وحلول اللوجستيك للمنطقة.

حيث تصدرت سنغافورة مقرا لعدد من أكبر خمسين شركة لوجستية، وكانت مدخلا هاما لولوج عدة شركات لوجستية في تأطير حزمة دول الرابطة منها ماليزيا وغيرها من دول الرابطة، بما فتح باب تزايد الفرص الاستثمارية في مجال اللوجستيك في دول الرابطة ككل.سواء من خلال الشركات الفرعية والفروع ومكاتب الممثلين، بمعدل ستة شركات فرعية على الأقل، حيث تنتمي هذه الشركات إلى أكبر الدول وأكثرها تقدما من الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، هذا لا ينفي وجود عدة شركات لوجستية من دول الرابطة، وعلى سبيل المثال شركة دويتش بوست deutsche post الألمانية ، على غرار وجود مجموعة أخرى وواسعة النطاق بالمنطقة مثل: Deutsche bahn Hapag-lloyd DB Shenker logistics...وعليه أغلب الشركات العالمية للنقل والإمداد متواجدة في دول رابطة جنوب شرق آسيا. (report, 2019, pp. 99-100)

لقد حققت دول الآسيان تنسيقا فعالا فيما يخص مجال اللوجستيك، وذلك باعتبار النقاط المذكورة سابقا، وأيضا فيما يخص نقطة التخليص الجمركي، بحكم الآثار المترتبة عن إقامة المنطقة الحرة للتجارة، ومن جهة الجهود والتنسيقات القائمة بين دول رابطة جنوب شرق آسيا والجدول الآتي يوضح الصورة أكثر:

الشكل رقم5: مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: كفاءة عملية التخليص الجمركي لدول الآسيان



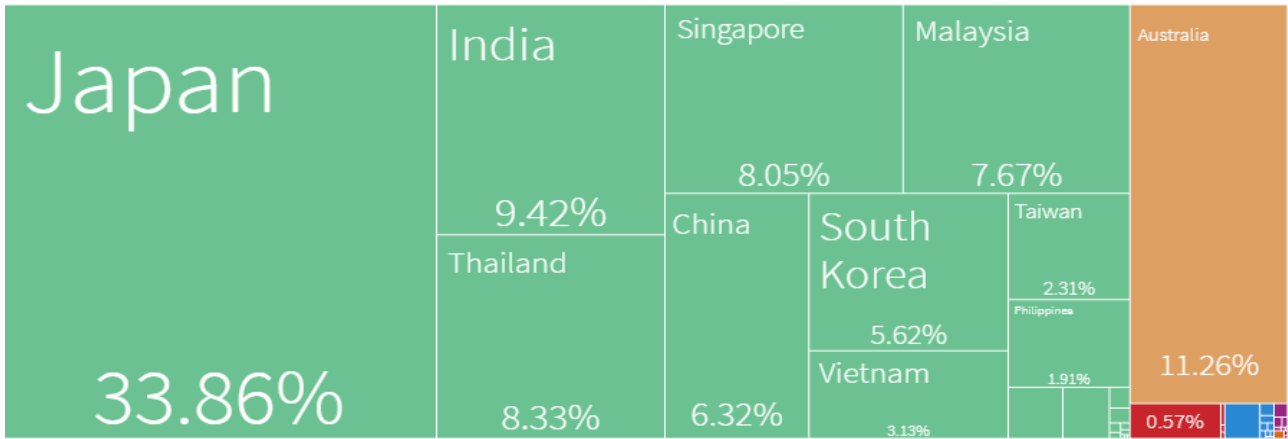
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات موقع البنك الدولي : <https://data.albankaldawli.org>

ينحصر مؤشر اللوجستيك والتخليص الجمركي بين قيمتي 1 =قيمة منخفضة و5=قيمة مرتفعة، وكما هو ملاحظ من الشكل أعلاه، أن كل دول الرابطة تتعدى قيمة مؤشرها 2، وهذا دليل الكفاءة فيما يخص كل من نقطتي اللوجستيك والتخليص الجمركي، حيث تصدر سنغافورة بقيمة تقريبا 4. قيمة المؤشر فعلا تعكس المعطيات المطروحة سابقا.

2.3 الآسيان وسلاسل القيمة العالمية

إن التنافس الدولي، يمثل المكانة التي تستطيع الدولة من خلالها في إطار الانفتاح، نصب محل لها في الأسواق الدولية ، و بالموازات، هي تلك القدرة على استدامة ارتفاع معدلات نمو الدخل الفردي الحقيقي. (عمر، 2018، صفحة 31)، ويعتبر التصدير لدول مهمة وذات مكانة اقتصادية دلالة على جودة المنتجات التي تحجز للدولة مكانة تنافسية، وهذا ما سيتم توضيحه من سلسلة المعطيات المطروحة في الأشكال الآتية:

الشكل رقم 6: وجهة سلة صادرات بروناي دار السلام لسنة 2019

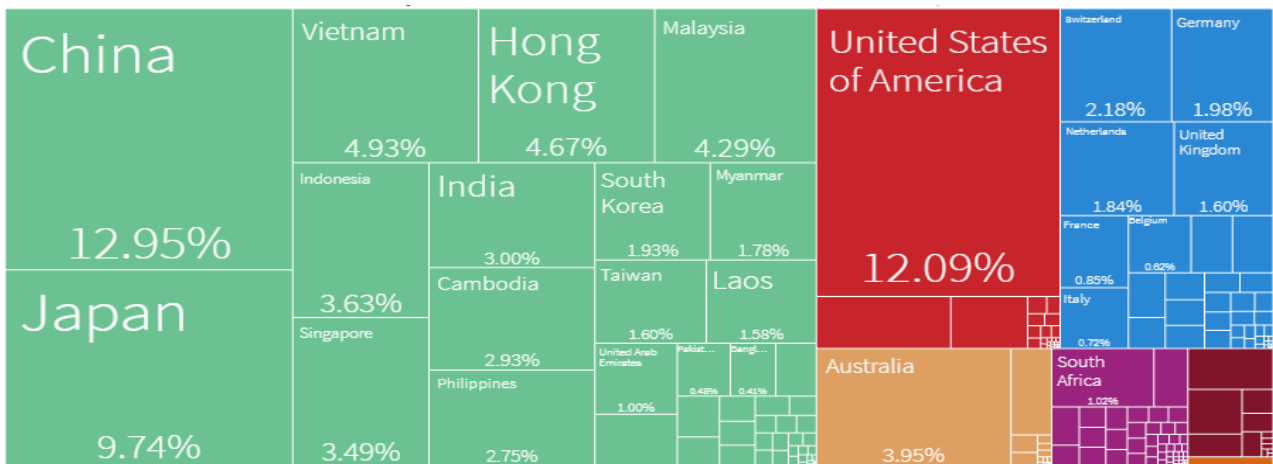


La source : La source : : Harvard Growth LAB(2019), Atlas of Economic Complexity : <https://atlas.cid.harvard.edu>.

<

إن أغلب صادرات بروناي متجهة إلى اليابان بنسبة 33.86%، أيضا الهند بنسبة 9.42%، الصين بنسبة 6.32%، وتسيطر الضوء على دول الرابطة، 8.33% من قيمة الصادرات تتجه إلى تايلاندا، وعلى التوالي نسبة 8.05% تتجه نحو سنغافورة، أيضا 7.67% من صادرات بروناي مصوبة إلى ماليزيا، من تم الفيتنام بنسبة 3.13%، إضافة إلى عدة دول أخرى.

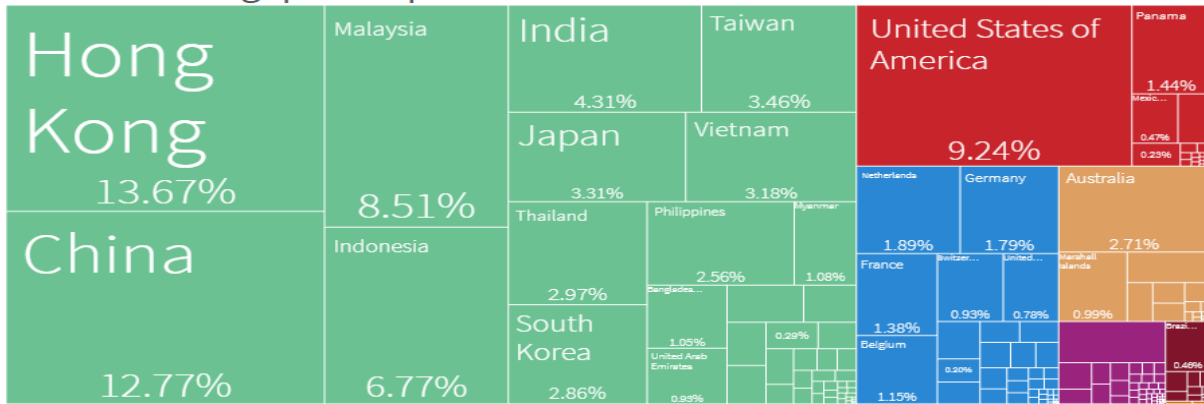
الشكل رقم 7: وجهة سلة صادرات تايلندا لسنة 2019



La source : Harvard Growth LAB(2019), Atlas of Economic Complexity : <https://atlas.cid.harvard.edu>.

تأخذ الصين حصة الأسد من صادرات دولة تايلاندا بنسبة 12.95% من قيمة صادراتها، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 12.09%، أيضا اليابان بنسبة 9.74%، وعدة دول أخرى، أما بالنسبة لوجهة الصادرات في إطار دول التكتل، فهناك غزارة في التصدير للدول الأعضاء بنسب متقاربة.

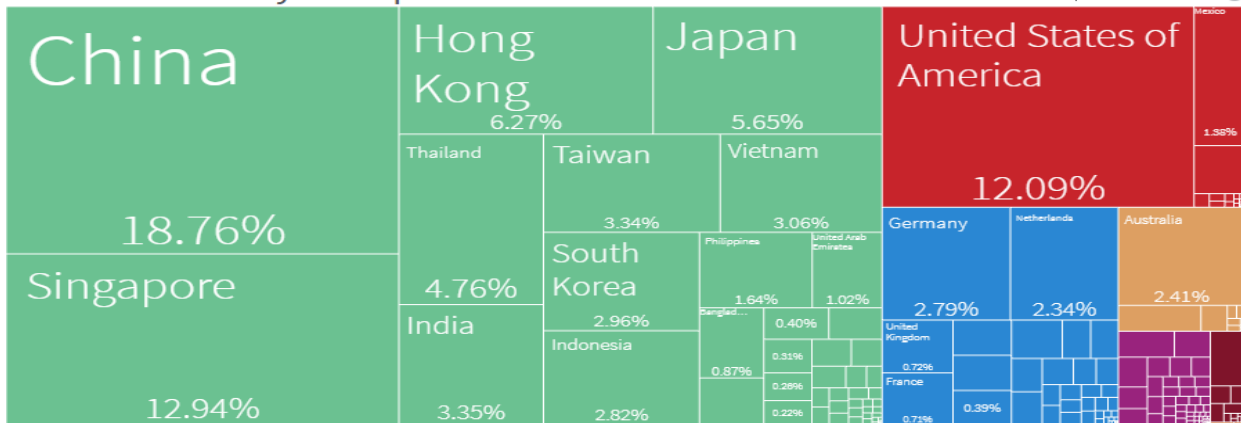
الشكل رقم 8 : وجهة سلة صادرات سنغافورة



La source : La source : : Harvard Growth LAB(2019), Atlas of Economic Complexity : <https://atlas.cid.harvard.edu>.

أغلب صادرات سنغافورة تتجه نحو مدينة هونغ كونغ بنسبة 13.67%، تليها الصين بنسبة 12.77%، وبالمثل أغلب الصادرات لسنغافورة لا تخلوا من ارتباط التوجه نحو الدول الأعضاء، حيث اتسم الاقتصاد السنغافوري بالديناميكية الشديدة خلال الثمانينيات والتسعينيات، وتراوح معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة بين 7 إلى 8% بعدما وصل إلى الذروة بنسبة 10% سنة 1994. (محمد ع.، 2000، صفحة 29)

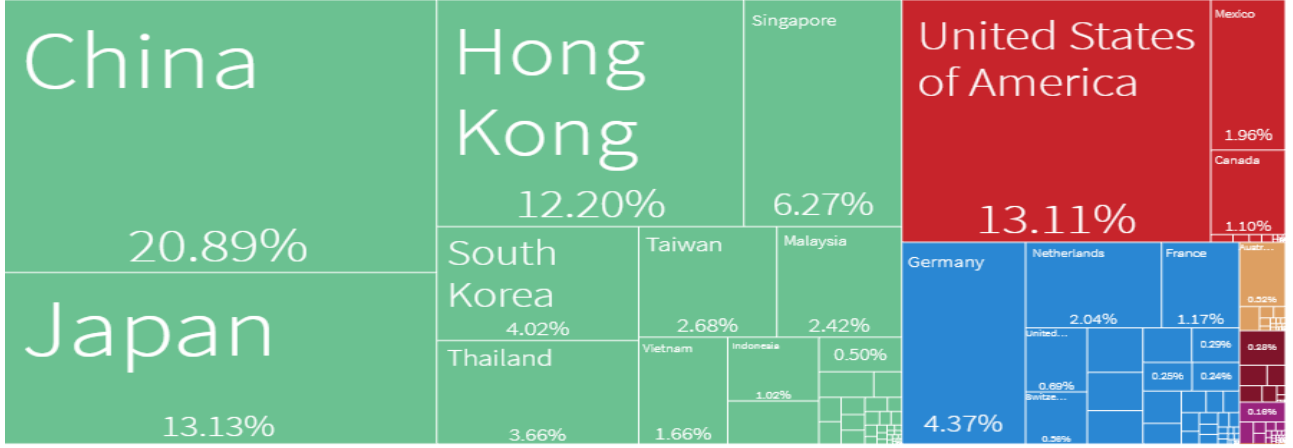
الشكل رقم 9 : وجهة صادرات ماليزيا لسنة 2019



La source : : Harvard Growth LAB(2019), Atlas of Economic Complexity : <https://atlas.cid.harvard.edu>.

تتجه صادرات ماليزيا بنسبة 18.76% إلى الصين، وهي نسبة معتبرة، تليها سنغافورة باستحواذ على وجهة الصادرات بنسبة 12.94%، أيضا تتجه صادرات ماليزيا إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وهونغ كونغ بنسب متصدرة، أيضا ألمانيا بحصة تساوي نسبة 2.79%.

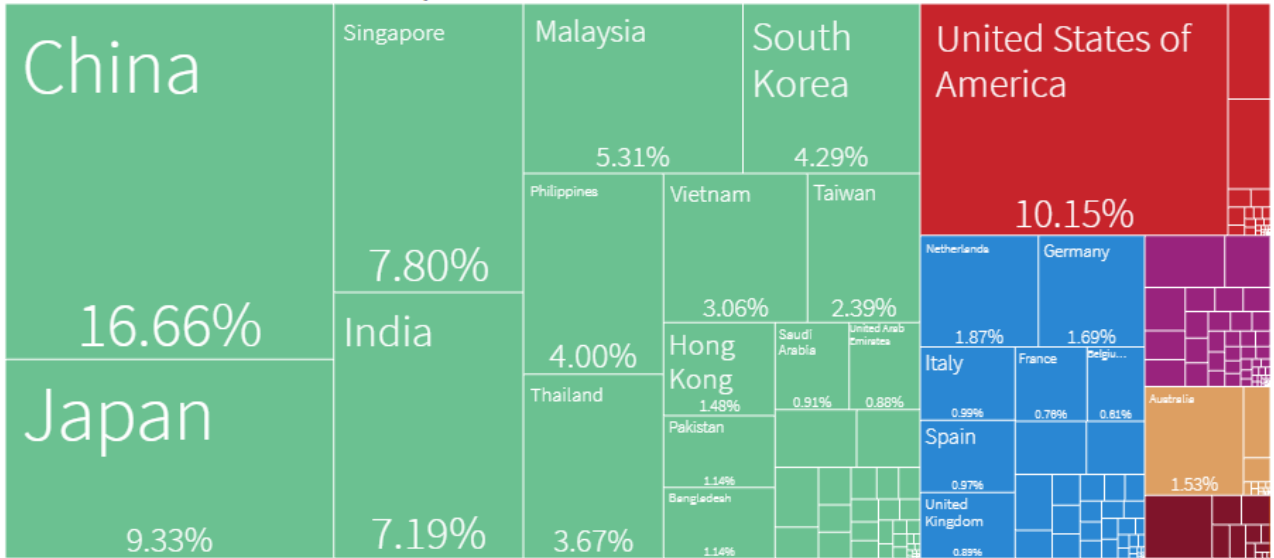
الشكل رقم 10: وجهة سلة صادرات الفلبين لسنة 2019



La source : Harvard Growth LAB(2019), Atlas of Economic Complexity : <https://atlas.cid.harvard.edu>.

لا تختلف توجهات صادرات الفلبين عن سابق الدول الرابطة المذكورة، فتتبع الصين هرم توجهات الصادرات بنسبة 20.89%، أيضا اليابان بنسبة 13% وعلى التوالي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13.11%، أيضا بالنسبة للدول الأعضاء كسنغافورة بنسبة 6.27%، وتايلاندا وكندا والفيتنام وعدة دول من رابطة جنوب شرق آسيا.

الشكل رقم 11: وجهة سلة صادرات إندونيسيا



La source : Harvard Growth LAB(2019), Atlas of Economic Complexity : <https://atlas.cid.harvard.edu>.

الصين تتصدر وجه الصادرات بنسبة 16.66%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 10.15%، أيضا لاتخلوا وجهة صادرات إندونيسيا من الشبكات البينية بين الدول الأعضاء، وهذا ما هو ملاحظ في كل دول الرابطة، فباعتبار أن دول CLMV كما تم التطرق لها حديثا الانفتاح، تم التركيز على صادرات كل من الدول الستة الباقية، من ماليزيا، سنغافورا، الفلبين، تايلاند، بروناي، وإندونيسيا.

4. تحليل النتائج:

- إن مسعى الدراسة كان قائماً على هدف رئيسي ، وهو جعل التكتل الاقتصادي ركيزة التنمية واستدامتها، من خلال التواجد في سلاسل قيمة عالمية، فكانت أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط الآتية:
- تم تأكيد وجود غزارة لولوج دول ذات اقتصاديات ضخمة كالولايات المتحدة والصين... للاستثمار في دول رابطة جنوب شرق آسيا ، وهذا ما عكسته قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت في الفترة الممتدة 2000-2019 في ارتفاع مستمر بالنسبة للآسيان، ما تم إسناده إلى مؤشر التكتل بالنسبة للرابطة والذي عكس قيمة مرتفعة نسبياً مقارنة بالظروف التي أقيم فيها التكتل، وعليه فبإمكان لمزايا التكتل بتسليط الضوء على المنطقة التجارية الحرة أن تكون أرضية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - أيضاً من أهم ما تم الوصول إليه من معطيات البحث، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة معينة كان نتاج ما مهدت له مزايا التكتل في رابطة جنوب شرق آسيا، وفي مرحلة أخرى موائية، نقل التكنولوجيا والخبرات سمح بالاستثمار الأمثل للموارد بالمنطقة وتعزيز مفهوم الاستثمار البيئي بين الدول الأعضاء ، بما حرك عجلة النهوض بدول CLMV (المتثلة في كل من كمبوديا، وفيتنام ، جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية، ومينمار وهي دول حديثة الإنفتاح مقارنة مع باقي الدول الأعضاء برابطة جنوب شرق آسيا)، وساهم في تنشيط الاستثمار والمبادلات البيئية بينها وبين الدول الأعضاء من جهة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لها من جهة أخرى؛
 - إن الاستثمار البيئي بين الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا، وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب، كان بالموازاة مصدر تعزيز اللوجستيك وسلاسل الإمداد في دول الرابطة بما فيها دول CLMV، بما انعكس على التواجد في سلاسل قيمة عالمية، واتضح ذلك من خلال صادرات الآسيان وكذا الدول المستثمرة فيها؛
 - باعتبار أن توجهات سلة الصادرات لدول الرابطة، تعكس صدارة الدول المتثلة في كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، إضافة إلى عدة دول كبرى، دون إغفال وجود تصدير بيئي حاضربقوة، ولو تم مقارنة وجهة الصادرات مع أهم البلدان المستثمرة في المنطقة لوجدت عدة تقاطعات، وباعتبار المكانة الاقتصادية لهذه الدول فيمكن تأكيد توسيع سلاسل القيمة البيئية واستطاعة الاستحواذ على حلقة في سلاسل القيمة العالمية بفضل مزايا الاستثمار الأجنبي وما وفرته من متطلبات اللوجستيك، وهذا ما أكدته التقاطع الموجود بين دول الاستثمار الأجنبي ووجهة الصادرات التي تعكس جودة الإنتاج وكفاءة الإنتاجية.
 - بناء على ما سبق تحليله من نتائج، فالتفسير المنطقي المحوصل لتسلسل الطرح البحثي، أن التكتل الاقتصادي بالارتكاز على نموذج الآسيان كتجربة رائدة، يمكنه أن يكون مدخل مرناً لتوسيع سلاسل القيمة الإنتاجية البيئية (بنت دول أعضاء التكتل)، وكذا العالمية، وفي مرحلة موائية وفي حلقة رجعية التواجد في سلاسل القيمة العالمية بدوره يسمح بتعزيز وسد مواطن خمول التبادل التجاري والاستثماري البيئي، وهذا من خلال تسليط الضوء على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيط ناتج عن آثار التكتل الديناميكية وبدوره مؤثر فاعل على الاستثمار الأمثل للموارد والإنتاجية ذات الكفاءة بما يسمح بتحقيق مبدأ اقتصاديات الحجم تحقيق التنمية الاقتصادية بل يتعدى التحقيق استدامة.

5. خاتمة:

إن التكتل الاقتصادي يعتبر من أهم ركائز الجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبعد التحليل لمعطيات الدراسة وبناء التفسيرات المناسبة تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها:

- أن الآسيان استطاعت أن تجعل من كيانها التكتل نقطة قوة وارتكاز لتطوير تجارتها البينة، حيث صارت وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول ذات اقتصاديات كبرى، بما انعكس على أداء لوجستيكي مرتفع، ومكثها من الولوج إلى سلاسل قيمة عالمية سواء من خلال بداية سلسلة القيمة من الخارج إلى الداخل من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو من الداخل إلى الخارج من خلال التصدير لدول متقدمة؛

- وبشكل عام، اتضح أنه من الممكن أن يكون هناك تأثير كبير فعال لمزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الأداء اللوجستيكي للدول المستثمر بها؛

- تحسين الأداء اللوجستيكي المرتكز على مزايا الاستثمارات الأجنبية من توفير التكنولوجيا والبنى التحتية اللازمة، وكذا طرق النقل والتنقل، على الأكد ينعكس على توطيد حلقات سلاسل القيمة الإنتاجية بين الدول الأعضاء، وكذلك يفتح المجال لتوسيعها للنطاق العالمي.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة التوصيات الآتية لاستفادة الاقتصاد الوطني الجزائري منها:

- عدم الرضوخ لنقطة الخمول التكتلي للدول المغاربية والسعي لتعزيز التوجه نحو خلق التكامل الاقتصادي الإقليمي، ولما لا حتى الخوض في تجارب تكتلية أخرى باعتبار المزايا التي توفرها؛
- محاولة تنسيق السياسة الاقتصادية الوطنية بما ويتأقلم مع نقاط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، للتمكن من استثمار الموارد المتاحة وسد ثغرة العقم التكنولوجي وشحاحة البنى التحتية؛
- الخوض في شراكات وعلاقات تعاونية للنهوض بالجانب اللوجستيكي، والتمكن من الولوج للأسواق العالمية والانخراط في سلاسل القيمة الإنتاجية، بما يقلل من تكبد تكلفة الفرصة البديلة في عدة مجالات خاصة فيما يخص الاستثمار الأمثل للموارد.
- في ظل وفرة المواد الأولية يمكن من خلال توسيع سلاسل القيمة الإنتاجية بالإرتكاز على تكامل عمودي وأفقي بين الدول متكاملة الشروط فهذا مدخل التعقيد في نوعية الصادرات وهذا أهم مداخل التنوع الاقتصادي، تحت مبدأ الاستثمار الأمثل للموارد،

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع العربية:

- أحمد حركاتي(2020): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، ص ص 73-84.
- الهادي لرباع (2007): التكامل الاقتصادي الإقليمي خيار تنموي للجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
- أحلام فراح (2020): دراسة قياسية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 40، العدد 01، الجزائر.

- زين الدين حماشي (2011): انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، رسالة منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- فؤاد أبو ستيت (2004): التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر.
- محمد مصطفى محمد (2014): التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب دولية"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- محمد عبد الفضيل (2000): العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- عمر بلجازية (2018): أثر الاستراتيجية التنافسية في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة -دراسة ميدانية لشركات الاتصال في الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي (2015): التكامل الاقتصادي العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- عبد القادر رزيق المخادمي (2009): التكامل الاقتصادي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- موقع البنك الدولي : <https://data.albankaldawli.org>
- 6-2 المراجع الأجنبية:
- Asean Key Figures, (2020), The Asean secretariat : <https://www.aseanstats.org>.(consulted on 20/09/2021)
 - Asean investment report (2019) FDI in services : Focus on Health Care : [https://unctad.org/\(consulted](https://unctad.org/(consulted) on 1/09/2021)
 - Abdelkarim Bouyacoub, Brahim Bouyakoub (2017) : Impact de l'investissement direct étranger sur la croissance économique en algerier « Une etude empirique en utilisant l'approche arch and garch », revue économie, gestion et société, N°10, rabat, maroc, p5.
 - Catherine Figuière et Laetitia Guilhot (2009) :L'integration économique régionale :parangon de la complémentarité entre l'économie internationale et l'EPI, colloque internationale «Economie politique internationale et nouvelles rééglations de mondialisation »,Centre de recherche, Université de Poitiers, May 2009,France.
 - Dupuigrent-Desroussille Guy, Balassa(Bela),The theory of economic integration ;revenu économique ; volume15 ;n°1 ;1964 ;p145-146.
 - EDUARD Marinov(2015) : Economic determinants of regional integration in developing counties, international journal of business and management, vol 3, pp 22-39.

- Farzad Mirmahboub (2015) :Libéralisation commerciale, integration économique et mondialisation, thèse pour obtenir du grade du docteur, univesité de NICE-SOPHIZ ANTIPOLIS, Nice, France.
- Philippe hugon(2017): régionalisme et régionalisation –Limites de jure et réussites cntrastées ;Integration economique ;association d économie politique .
- Harvard Growth LAB(2019), Atlas of Economic Comlexity : <https://atlas.cid.harvard.edu>. (*consulted on17/09/2021*).
-
- Kishor mahboubani (2017): Asean dand les années cinquante: <https://www.project-syndicate.org> (consulted on 01/09/2021).
-